اللجنة التعليمية ناقشت التعديلات

إلغاء الحبس في «المرئي والمسموع» واجتماع طارئ لمناقشة تسريب الاختبارات

جانب من اجتماع اللجنة التعليمية

رياض عواد

قال مقرر اللجنة التعليمية البرلمانية النائب خليل أبل إن اللجنة عقدت اجتماعها لمناقشة قانون حماية النشء في الإعلام المرئي، وفي انتظار الرد الحكومي، مشيرا إلى أن اللجنة ناقشت التعديلات المقدمة فيما يخص الجزاءات في قانوني المرئي والمسموع والمطبوعات.

وكشف أبل أن اللجنة دعت مجموعة من الإعلاميين لمناقشتهم في الجزاءات الواردة في قانوني المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر لحضور اجتماعها المقبل، لافتا إلى أن حسم التعديلات سيتم الاجتماع المقبل.

وكشف أبل أن أبرز تعديلات قانوني المطبوعات والنشر والمرئي والمسموع ترمي لإلغاء عقوبة الحبس نهائيا من القانون بالاضافة الى مسؤولية الدولة في تنظيم وضبط العمل الإعلامي بمختلف أشكاله.

وبين أبل أن اللجنة قررت دعوة وزير التربية وممثلي الخدمة المدنية لحسم كادر شؤون الطلبة في وزارة التربية، مشيرا إلى أن اللجنة ستناقش خلال الاجتماع المرتقب بوزير التربية التجاوزات في التعيينات ببعض الوظائف الإشرافية.

وزاد أبل :على ما يبدو هناك تسريبات حقيقة للاختبارات في وزارة التربية وعلى ضوء ذلك قررت اللجنة الدعوة لاجتماع طارئ للالتقاء بالمسؤولين في الوزارة لمناقشة هذا الأمر.

«الميزانيات» اجتمعت أمس بحضور وزير الإعلام

مشروع قانون حكومي لإنشاء هيئة مستقلة للسياحة

رياض عواد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الإعلام وبحضور وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب عن السنة المالية 2018 / 2019وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه وتبين لها ما يلي :

ناقشت اللجنة ما يخص أهم قطاعات الوزارة من ملاحظات أوردتها الجهات الرقابية ومنها عدم كفاءة وفاعلية أداء المطبعة الحكومية في الوزارة التي من المفترض أن تكون مصدر دخل حيوي للدولة كما عهدناه سابقا، إضافة إلى ما تسبب به ارتفاع نسبة اعتذارات المطبعة في حرمانها من إيرادات ممكن تحصيلها من الجهات الحكومية بالأخص ما يتعلق باعتذارها عن طباعة الكتب الدراسية والتي بلغت تكلفتها نحو 38 مليون دينار لآخر 4 سنوات، وسبق للجنة أن أكدت على هذا الجانب في العديد من اجتماعاتها السابقة مع الوزارة.

وقد أفادت الوزارة باتخاذها لبعض الإجراءات نحو وضع خطة عمل واضحة واعتماد مبنى جديد خاص بالمطبعة ليتماشى مع العمالة والمهام لتفعيلها والحد من الأسباب التي استدعت كم الاعتذارات السابقة وتداركها.

كما أكدت اللجنة ضرورة تفعيل قطاع السياحة حيث تبين بأن الواقع لا يعكس رؤية الوزارة في خلق هوية سياحية جاذبة لدولة الكويت سواء في الداخل أو الخارج ، كما تبين عدم استغلال بعض المبالغ المرصدة في الميزانية لهذا الشأن بل العكس يتم النقل منها لصالح برامج أخرى ، وقد لوحظ انخفاض الصرف على برنامج السياحة خلال الـ 3 سنوات الأخيرة مما يعطي مؤشرا لعدم وجود خطة لتطوير أعمال القطاع في تحقيق أهدافه.

وأفاد وزير الإعلام بتوجه الحكومة لتقديم مشروع قانون حكومي لإنشاء هيئة مستقلة للسياحة ايمانا منها بأهمية هذا القطاع وتفعيله بفصله عن وزارة الإعلام، حيث شددت اللجنة على ضرورة دراسة هذا المشروع من كافة الجوانب والتبعات على أن يكون واضح المواد واللوائح وبأن تكون اعتبارات مفهوم الميزانية المستقلة تنطبق على قانون الإنشاء وطبيعة نشاط الهيئة أو المؤسسة الحكومية المنشأة لعدم تكرار ما تشهده اللجنة من تبعات إقرار قوانين لإنشاء هيئات ومؤسسات تضخم الهيكل الإداري للدولة دون أن تمارس تلك الجهات نشاطا يتماشى من إقرار ميزانياتها.

كما ناقشت اللجنة تدني تحصيل الإيرادات في الوزارة ومنها ما يتعلق بإرادات الخدمات الإعلامية الخاصة بقطاع التلفزيون وبنسبة انخفاض عن السنة السابقة بلغت 32%على الرغم من أن ذلك القطاع قد حاز على النصيب الأعلى من إجمالي المصروفات وبنسبة 35%.

ناهيك عن عدم تحصيل الوزارة لمستحقاتها بما يقارب 6 ملايين دينار عبارة عن ديون مستحقة للحكومة حسب إفادة الوزارة بأن نسبة كبيرة منها تعد ديون صعبة التحصيل إضافة إلى بعض المبالغ المعلقة في حساب عهد دفعات نقدية بالخارج تعود إلى 14 سنة سابقة لم يتم تسويتها بسبب تعذر توفر المستندات اللازمة لتسويتها ، وسبق للجنة أن ناقشت هذا الأمر مرارا وتكرارا وطالبت ديوان المحاسبة بضرورة حسم تلك القضايا المعلقة فيما يخص تدوير الأرصدة سنويا دون إيجاد حل لتسويتها وضرورة تضمين تفاصيل تلك الديون المستحقة على مستوى الجهات الحكومية بتقرير مفصل من قبل ديوان المحاسبة لتركيز الضوء عليها وحسم آلية تحصيل مثل تلك المبالغ المستحقة للدولة.كما شددت اللجنة ضرورة متابعة وزارة المالية باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة نحو تقاعس الجهات الحكومية في الالتزام بالضوابط والتعاميم لإعداد المذكرات الإيضاحية المرفقة بالحساب الختامي ومشروع الميزانية ومخاطبة مجلس الوزراء بذلك إذا اقتضى الأمر ليكون محل متابعة ، ومنها ما يخص وزارة الإعلام أيضا حيث تبين حسب إفادة وزارة المالية في الاجتماع بقصور في إعدادها للمذكرات الإيضاحية المرسلة إليها.

وأكدت اللجنة على ضرورة تفعيل مكتب التدقيق الداخلي التابع للوزير المختص لما له أثر في إحكام الرقابة على قطاعات الوزارة والحد من الملاحظات المسجلة من قبل الجهات الرقابية وبالأخص المستمر منها لسنوات.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

الشاهين يقترح إضافة تثمين القطع السكنية في السالمية وجليب الشيوخ للمخطط الهيكلي الرابع

اسامه الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحين برغبة يطلب فيهما إضافة تثمين أو تحويل التخصيص للاستثماري لكامل القطع السكنية في منطقتي السالمية وجليب الشيوخ وذلك في المخطط الهيكلي الرابع للدولة.

وقال الشاهين في مقدمة الاقتراح الأول:

يقوم المجلس البلدي بإعداد المخطط الهيكلي الرابع لدولة الكويت والمزمع تقديمه في شهر أبريل المقبل، وتعتبر منطقة السالمية من المناطق التي يجب تضمينها في هذا المخطط لاسيما القطع السكنية التي يسكنها المواطنين، حيث إن أصحاب البيوت في القطع السكنية بمنطقة السالمية يعانون من مشاكل عدة أبرزها سكن العزاب بين العوائل ومزاحمة المباني الاستثمارية لهم، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إضافة تثمين أو تحويل التخصيص للاستثماري لكامل القطع السكنية في منطقة السالمية للمخطط الهيكلي الرابع للدولة.وقال الشاهين في الاقتراح الثاني: يقوم المجلس البلدي بإعداد المخطط الهيكلي الرابع لدولة الكويت والمزمع تقديمه في شهر أبريل المقبل، وتعتبر منطقة جليب الشيوخ من المناطق التي يجب تضمينها في هذا المخطط لاسيما أنها تقع بين أهم معالم الكويت وهي المطار واستاد جابر والمدينة الجامعية، حيث إنها من المناطق التي تعاني من ازدحام شديد بسبب كثرة العزاب والمباني العشوائية، وضعف في البنية التحتية لها، وهناك قطع سكنية يسكنها مواطنون يعانون من عشوائية المنطقة، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

إضافة تثمين –أو تحويل التخصيص للاستثماري – لكامل القطع السكنية في منطقة جليب الشيوخ وذلك في المخطط الهيكلي الرابع للدولة.

أبل يقترح مرافقة ولي أمر المبتعث القاصر على نفقة «التعليم العالي»

خليل أبل

أعلن النائب د.خليل أبل عن تقديمه اقتراحا برغبة للسماح للطالب (القاصر)المبتعث للدراسة في الخارج بمرافقة ولي أمره أو معيله لحين بلوغه سن (18 عاماً)، وأيضا السماح للطلبة المتزوجين خريجي الثانوية العامة المبتعثين بمرافقة الزوج او الزوجة.ونص الاقتراح على ما يلي:

نظراً لوجود بعض خريجي الثانوية العامة (القاصرين) ممن لا يجاوزون سن (18 عاما) الممنوحين عبر وزارة التعليم العالي بعثة للدراسة بالخارج.

وأيضاً نظراً لوجود بعض خريجي الثانوية العامة من المتزوجين ممن منحوا بعثة سواء كان الزوج أو كانت الزوجة، فقد يحتاج في مثل هاتين الحالتين مرافقة ولي الأمر للقاصر لحين بلوغه سن (18 عاماً) وترتيب أوضاع الطالب من مسكن ومستلزمات المعيشة والتسجيل بالجامعة والتوقيع على الأوراق والمستندات القانونية التي تتطلبها المعيشة بالخارج.

وكذلك الأمر بالنسبة لحاجة الزوج أو الزوجة لمرافقة الآخر في البعثة أثناء فترة الدراسة مراعاة للحاجة الإنسانية والظروف الاجتماعية، ومثل هذه الحالات لم تتطرق لها لائحة البعثات ولم تتصد لمعالجتها.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تلتزم وزارة التعليم العالي بتعديل لائحة البعثات الدراسية الخارجية لتشمل حق الطالب (القاصر) تحت سن (18) المبتعث للدراسة في الخارج من مرافقة ولي أمره أو معيله أو الوصي عليه لحين بلوغه سن (18 عاماً).

وتتحمل الوزارة تكاليف المرافق للطالب القاصر من سفر وإقامة ومعيشة وضمان صحي، نظراً للحاجة إلى ترتيب مسكن للطالب وتأمين مستلزماته الشخصية والتوقيع على المعاملات والعقود والمستندات اللازمة للإقامة في الخارج وفي الجامعة المبتعث إليها.

كما يتضمن تعديل لائحة البعثات بحق الطلبة المتزوجين خريجي الثانوية العامة الحاصلين على بعثة دراسية بالخارج مرافقة من تشمله البعثة الدراسية مراعاة للحاجة الإنسانية والظروف الاجتماعية في حال وافق أي من الزوجين على مرافقة المبتعث، وتتكفل الوزارة بتحمل تكاليف السفر والإقامة والمعيشة والضمان الصحي للمرافق

العتيبي يسأل عن عدم تنفيذ «العدل» لأحكام صادرة من محكمة التمييز

وجه النائب خالد محمد العتيبي سؤالا لوزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية استفسر فيه عن عدم تنفيذ الوزارة لأحكام باتة صادرة من محكمة التمييز، وجاء السؤال على النحو التالي.

تعتبر أحكام محكمة التمييز الصادرة بأسم صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه أحكام نهائية وصدور حكم محكمة التمييز رقم (1218 / 2013 / تمييز اداري /2) الصادر بإلغاء القرار الوزاري رقم (279 / 2010) بتثبيت مدير إدارة الشئون القانونية بالوزارة بمثابة حكم واجب النفاذ ومن المفترض أن تقوم بتنفيذه الجهة التنفيذية بشكل مباشر وعليه يرجى التكرم بالإجابة عن الاسئلة الاتية :

1) تزويدي بالاجراءات التي اتخذتها الوزارة بتنفيذ قرار محكمة التمييز الصادر بهذا الشأن .

2) هل أبدت أي من الجهات الرقابية أي ملاحظات أو مخالفات تتعلق بتنفيذ الحكم على النحو المطلوب ، إذا كانت الاجابة بالايجاب يرجى تزويدنا بالآتي :

1 – نسخ من المخاطبات الواردة من تلك الجهات .

2 – ماهي الاجراءات التي اتخذتها الوزارة حيال تلك الملاحظات بما يضمن التطبيق السليم لقرار المحكمة الصادر .

3 – تعقيب الجهات الرقابية على الاجراءات التي اتخذتها الوزارة حيال هذا الموضوع .

الخضير : مساومة في بعض مدارس «التربية» على الأعمال الممتازة للمعلمات

د. حمود الخضير

أعلن النائب النائب د. حمود الخضير عن تقديمه سؤالا لوزير التربية والتعليم العالي ونص السؤال على:نمى إلى علمي أن هناك الزاما لمعلمين ومعلمات بالمشاركة في عمليات اصلاح وترميم بالمدارس والصرف على فعاليات من جيبهم الخاص، حتى يحصلوا على التقييم الذي يمكنهم من الحصول على مكافأة الأعمال الممتازة، وعلى ضوء ما سبق يرجى اجابتي عن الاتي:

–ما مدى صحة إلزام معلمين ومعلمات بالصرف على فعاليات أو صبغ جدران مدارس أو فصول من جيبهم الخاص؟

–على أي أساس يتم التقييم السنوي للمعلم؟

–ما هو سجل الانجازات للمعلم والمعلمة؟ وماذا يوضع به؟

– هل يتم إلزام المعلمين بشراء هدايا وتوزيعها على الطلبة والطالبات في برنامج الاذاعة الصباحي؟ وألم يحدث ذلك بالفعل في عدد من المدارس؟

– ما هو الاختبار المريح؟ وهل صحيح يتم إجبار المعلم على المشاركة في توفير بوفيه افطار للطلبة خلاله؟

– لماذا لم تغطي المدارس مصاريف هذه الفعاليات وعلى أي سند يتم الزام المعلم بها

كما وجه النائب د. حمود الخضير سؤالا لوزير التربية والتعليم العالي

ونص السؤال على : تعاني عدد من مناطق الكويت خاصة المناطق الجديدة مثل مدينة صباح الأحمد من قلة عدد المدارس والكوادر التعليمية، نتيجة عزوف اغلب المعلمين عن العمل بها، ولم تعالج وزارة التربية المشكلة من خلاص صرف حوافز شهرية من شأنها تشجيعهم على العمل بها، وعلى ضوء ما سبق يرجى اجابتي عن الاتي:

– كم عدد المدارس الحكومية بمدينة صباح الأحمد السكنية بنين وبنات؟ وكم عدد الطلبة والطالبات المسجلين بها؟

– كم عدد المعلمين والمعلمات بالنسبة لكل مادة بمداسة مدينة صباح الأحمد؟

– هل هناك عجزا في عدد المعلمين ببعض المواد خاصة مادة العلوم أو غيرها بمدارس مدينة صباح الأحمد؟

– كم عدد المدارس الجديدة التي سيتم افتتاحها في مدينة صباح الأحمد والوفرة والخيران؟ يرجى تزويدي بالعدد وبتاريخ الافتتاح.

– وهل هناك كوادر جاهزة لتشغيل هذه المدارس؟

الحويلة يستفسر عن افتتاح مدارس «الوفرة السكنية»

د. محمد الحويله

أعلن النائب د. محمد هادي الحويلة عن توجيه سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي و» نص السؤال «على :

تسلمت وزارة التربية عدد من المدارس في منطقة الوفرة السكنية ولم يتم افتتاح هذه المدارس حتى تاريخه ويعاني أهالي المنطقة من الذهاب بأبنائهم الى مدارس منطقة صباح الأحمد من خطورة الطريق وبعد المسافة.

وكان من المتوقع ان يتم تشغيل هذه المدارس مع بداية العام الدراسي الحالي 2019 / 2020، وقد اتخذ قطاع التعليم العام الإجراءات والاحتياطات لتشغيل هذه المدارس من حيث تخصيص 120 درجة وظيفية للهيئة التعليمية خلال الاستعداد للعام الدراسي 2019 / 2020، ولكن لم يتم افتتاح المدارس حتى الأن.

لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي: –

هل سيتم افتتاح مدارس منطقة الوفرة السكنية بالفصل الدراسي الثاني 2019 / 2020؟ إذا كان الجواب بالنفي فما هي الأسباب التي تحول دون افتتاح هذه المدارس في الفصل الدراسي الثاني؟ وما هي إجراءات وزارة التربية لافتتاح المدارس وإنهاء معاناة أهالي منطقة الوفرة السكنية؟

عسكر يقترح دورات تدريبية لأولياء أمور ذوي الإعاقة

اعلن النائب عسكر العنزي أنه تقدم باقتراح برغبة لإقامة دورات تدريبية لأولياء أمور ذوي الإعاقة على أن تشمل هذه الدورات تعلم لغة الإشارة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

تماشياً مع الرعاية الإنسانية والوطنية التي تقدمها دولة الكويت لفئة ذوي الإعاقة والاهتمام الذي تحرص على توفيره لهذه الفئة من المجتمع ، ولخلق التكامل عند تقديم تلك الخدمات المستحقة من أجل التطوير الدائم لرعاية هذه الشريحة ولتطوير هذه الفئة كالأصحاء والمتعلمين في المجتمع نافعين لوطنهم لاسيما الطلبة منهم، ولزيادة قدراتهم على التعلم ومراجعة الدروس والإندماج مع أسرهم والمجتمع بصفة عامة عبر تطوير قدرات أولياء أمور المعاقين والقائمين على رعايتهم وتربيتهم وخصوصاً ذوي الإعاقة السمعية والبصرية من أجل مراجعة الدروس وإعطائهم الشعور الحقيقي بأنهم جزء لا يتجزأ من المجتمع.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

« إقامة دورات تدريبية لأولياء أمور ذوي الإعاقة من الكويتيين وأبناء الكويتيات ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي في كيفية التعامل ورعاية ذوي الإعاقة في جميع أوجه الحياة بما فيها التدريب النفسي ، على أن تشمل هذه الدورات تعلم لغة الإشارة لأولياء أمور فئة الصم والبكم